التحكيم التجاري الخليجي
نشرة دورية يصدرها مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
العدد 29 - يونيو 2004

اختتام أعمال شهود تدريب المحكمين
25 - 27 مارس 2004 - مسقط - سلطنة عمان

اختتام أعمال مجلس الإدارة الثالث والثلاثين
22 - 23 يونيو 2004 - دبي - دول الإمارات العربية المتحدة
موقع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون العربي:

www.gccarbitration.net

تم مؤخراً افتتاح موقع مركز التحكيم التجاري على شبكة الإنترنت في حله الجديدة، ويحتوي الموقع الجديد على أحدث أخبار المركز وعلى جميع المعلومات المتاحة عن القواعد والسياسة. كما يحتوي على معظم قوائم التحكيم المحلي في دول مجلس التعاون بالإضافة لنظام ونظام إجراءات التحكيم في المركز.

ومن المقرر أن يستمر لإتمام قاعدة البيانات التي يستفيد منها الأعضاء بشكل خاص.
شـرط التحكـيم
النـموذجي للمركـز

يعمل المركز على تشريغ الأطراف الراجعة في الدخول في تعاقبات تجارية على إدخال أو تضمن شرط التحكيم حسب نص المادة 2/2 من لائحة إجراءات التحكيم بالمركز في عقودهم التجارية، وذلك انطلاقا من قناعته بضرورة إدخال شرط التحكيم في تلك العقود وما يتمثل من بداية سليمة لإحلال أي نزاع قد ينشأ في المستقبل إلى التحكيم حسب لواج وأنظمة المركز وذلك على الشكل التالي:

شروط التحكيم في العقد بموجب المادة (2/2)
من لائحة إجراءات التحكيم بالمركز

جميع الفاصلات التي تنشأ عن هذا العقد أو التي لها علاقة به يتم مسماها نهائيا وفقا لنظام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدولالفليبين العربية.

يرجى توجيه جميع المراسلات بتسمية الدكتور ناصر غنامي زياد
الأمين العام للمركز

:: 111 - للعملية - مكتبة الدواين
هاتف: 22633826 - 22636000
www.gearbitration.net
arb195@batelco.com.bh
arb195@batelco.com.bh

نضيف

الأمر وcidoالعلومات أو مأزقى هذه الشريطة تنشر على مسؤولة أصحابها ولا تتغير بضرورة عن أؤلأ الامة لائحة المركز أو مجلس إدارته ولا يتحمل المركز أي مسؤولة فيما ينشأ بهذا الأمر.
صلحية لرئيس مجلس الإدارة:

لا يزال موضوع التحكيم التجاري يثير جدلاً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعاني الدول المعنية من مشاكل تتعلق بالنزاعات التجارية بينها، مما ي,long_2

يركز التركيز على حل النزاعات التجارية في إطار مجلس التعاون الخليجي، حيث يعد حل النزاعات التجارية ضرورياً لتعزيز PRODUCTIO

inese من خلال التعاون والتشريعات والقوانين في مجال التجارة، وتعزيز مكانة مجلس التعاون الخليجي كموسيقية للنزاعات التجارية.

لا يمكننا الإجابة على هذا الموضوع في هذه النقاط، وسنعمل على تحسين التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول.

والدي فالد الدوس

رئيس مجلس الإدارة

شهر التحكيم التجاري القطي - 11 - 2004
مديج لاستعانة هيئة التحكيم بالخبرة لاشبات القاعدية العرفية

 нельзя أن نتغيب في مناقشة القاعدية العرفية أو القانونية التي تتعلق عامة بتحكيم لعدم وصول الاستعانة بالخبراء. هيئة التحكيم هي ذات الوضع القانونية المقررة للاستعانة بالخبراء فهنا فإننا نتوجه إلى ماهما هما:

 الخبراء، وخبراء، وخبراء، وهي التي بمجاليها الشهود القدامى في استعانة وصية مقدمة، ويعتبر اللفظ الخبراء النشأة عن صاحب الشأة.

 الخبراء القانونية، وهي الأداء في عهد القاضي، أو المحكمة في كثير من الأحيان، حيث يتم التوافر لوقائع مقدمة بمهمة محددة، ويتم بعدها وبناء أثر فيها وقعا أو أنها لا تتوافر في الشخص العادى.

 وذلك لأن الدور الذي يمكن أن تلعبه الخبرة القلانية أمام هيئة التحكيم هو ذات الدور الذي تؤديه الخبرة القلانية أمام القضاء، وذلك لأن الدور الذي يمكن أن يؤديه الخبراء، أو تقديم رأية التي آلت أثرًا أو أنها، أو تقديم قيمتها في محاسبة الدور الذي يؤديه الخبراء في الوقائع والناحية التي يصعب على المحكمة فحصها في المسألة القلانية.

 ومن هنا يمكن القول بأن الخبرة هي أعرق الاحتكار غير المباشرية، التي استعملت المحكمة اقتناعاً بالوقائع المعروضة في التحقيق، وعلى البلاد في غير مباشر. يتعين على القاضي جمع في طرق الاستماع، من وقائع أخرى معروفة، والناحية التي تضمنها القوانين القانونية والاعتراف بالدلالات والتوافقية، وهما الأدلة المباشرة التي يقدمها على طريق وسائل مباشرة.
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
أ إذا كان في بعض القضايا فأن قانون النزاع كان يمكن أن يحكم النزاع فأن
الأساس المرجع عليه استثنائيين هما :
أولا : إذا كان الخبير بالبحث والتسوية من وجود قاعدة
عربية خاصة في تكلفة ما يبدي القانون التجاري وذلك بغض
تطبيقها على النزاع .
ثانيا : إذا كان الخبير بالتسوية من وجود قاعدة قانونية
يتساوى فان للبني وذلك في حالة اتفاق المعنيين النزاع
على الدو , إلى القانون الاحتياطي لتنص النزاع في ضوءه .
والملاحظ هنا أن كلاً من هذه الاستثناء على أزيد عدد
الأمر يشترط أن الأمر لم يتفق فيه بمعنى أنه لم يتفق عليه في
 еще مرة في الاستثنائيات تأتي أيضاً محتفظاً بها
باعتبارهم مصنوعة بقتصر دور الخبير فيها على البحث
والتنبؤ من خلال ذلك بالعنوان، ووجود تفسير للمحكمة
في بعض مظاهر هذه القاعدة العرفية أو القانون الجعفي
على النزاع الذين من نصه وهو اختصاص ينحصر في القاضي
أو المحكمة .
تنفيذ مهمة الخبير
من السماح به أن اختيار الخبير يتم وفقاً لمقياس دولته وخبرته
وفرزه العلمية أو فحصه حتى يمكنه من تنفيذ ما يقوله من
هم يشهد عليه شرائط فيها المحكمة أو هيئة التحكيم
فإن يكون لزاماً لذلك، وبالتالي يجب أن يكون هذا الخبير
شخص طبيعي ينتمي للشخص كما يجب أن يكون مستقلًا من
الوجهة العلمية لمثل ممارسة محترفته وتكوين رأيه الذي
وضعه في تأليف الحكم. كما يجب عليه اتباع الأصول القديمة
التي ينطلق منها في مزاولة أعمال الخبرة وتفصيل
الله في تأليف رأيه فيما يتعلق بها ونحوه في تأليف
وأخيره لكي ترتبط كما ترتبط أيضاً في ذلك المحكمة أو هيئة التحكيم
من حيث الأخلاقيات تصل إليه الخبراء أو عدم الأخلاق به ولكن في
هذا التحقيق يجب أبداً الإسهام التي أدت إلى عدم الأخلاق به .

نترة للتعليم التجريف الثاني - أعداد 29 - 2004
3 - إجراء تحقيق في موضوع غير متدارع عليه بين أطراف الخصومة.

وستناء من هذا الأصل العام يجوز للخبراء فيما يجب وصف أقوال المشهود وبناء على صنعه. وإذا كانت له عدة اتفاقات إيجابية وناتجة في الدعوى أي أن لها صلة بالتأجان من الناحية الفنية المحددة للخبير.

هذا ونجد الفرق جليًا فيما قررته المادة (36) فيما يتعلق بصفح المقالات الذين يحمونهم الخصوم لأعمال الخبراء، وبناء على طلبهم، أو طلب الخبراء إذا رأوا ضرورة لذلك توضيحه اللائق في النقرة المحددة في النسخة المفصلة. ولم

يطلق القانون على اسم المشهود حسبما جاءت المادة (36) إثباتات من إرشاد اسم المشهود على الأشخاص الذين يسمونهم بجريمة الفاقدة القضايف المشتركة. وقد جاء القانون الفرنسي واطلق على إرشاد الأشخاص اسم العلم الراجح يميزهم في المشهود باعتبار أن الأفلاج صلة وثيقة في القضاء والاستدلال بما جد بأفرادهم ولا تحدد هذه الأفلاج مصدر وجد للآليات إذا ما توفرت القضايا.”

ويجب على الخبراء أن يقد السهولة الممكنة هي بنفسه فلا يجوز له التشكيك منها أو جزء منها إلى غيره إلا أن تقدمه باطلا ببطانيان مطلقة بالتالي. العلم يجوز التفسير له لأول مرة في محاكمة النقص. وقد ورد على هذا الأصل أيضا استثناء ينتمي في جوائز معاونه بعض الأشخاص للخبراء في أعمال مادية أو فنية منتهية من نوعه، وبشرط أن يكون ذلك تحت أطرافهم ورقابته.

خاتمة

نستطيع ما سبق إلى أنه نظرا لاضطربة القواعد العرقية من حيث التقييم وقوفها الآزامية باعتبارها مصدرًا مباشرًا لم غير...

كما يلزم الخبراء بإعطاء جميع الأطراف فرصة للمشاركة في إدلاء بإذنهم أو نصائحهم، وعندما يكمله بعضهم، يبتدأ من نقطة للجهة المقابلة، ونحو القضاء 17 (1) من المقال لبودعان لمنهار عمل الخبراء في حالة عدم دعوة الخصومة إلى إلقاء صور، الذي لم يتقدم به أن يكون بطلان عرض الخبير وهو بطلان نسيبي لا يعتر بطلاه العام.

كما يجب أيضاً على الخبراء أن يكون فيها الأطراف، للاستفادة من الملاحظة أو القاضي، باعتبارها، كما يمكن أن يتقاطع مع الخبراء القياسيين للإفلاجات، وتقييم الخبراء الإفلاج، وذلك من وجهة ناحية في مجال تخصصهم.

وهو مصدر لجهة المهمة المكلفة، وهو غير ملزم بتحديد مصادرة التي ستستند إليها في استنتاج النتائج التي توصل إليها والتي تعتمد على نظرته العامة وليست.

والنظامة، والظروف، وواحدها، أُجاز للخبير إلى بعض الأعمال المفروض أو معه مهنيين دون قيد أو شروط إلا إذاً إذا وجد

أن ذلك يتضمن أن تقيد المهمة المبردة القيام بها

Mahatma Gandhi
1 - الأعمال العامة الهامة.
2 - الأعمال العامة الطويل.
3 - الأعمال العامة القصيرة.
4 - أعمال نسخة وقياس.
5 - أعمال إنتداب الرمزي.
6 - الأعمال التي يقضي بها الخبراء أخذ المعلومة إلى قضاء حسن تنفيذ إدارتها المهمة.

Mahatma Gandhi
1 - إجراء تحقيق أو سابع هوود من هذا الأشرار مس
2 - التحقيق في وقعة مهارة إلا إذا كان ذلك يتطلب استعمال
3 - وسائل فصل تفضيلية، وهي لا يمكن تنفيذها من القاضي.
لا يمكنني قراءة النص العربي من الصورة المقدمة.
هل تأخر الوقت على دولة الإمارات لإبداء التحفظات على انضمامها إلى اتفاقية نيويورك للإعتراف وتتفاوت أحكام التحكيم الأجنبية لسنة 1958؟

محمد عبد الله حسن المصيري
الشرف الإقليمي - مركز دبي للتحكيم الدولي لفرصة تجارية ورغبة في تطويره

告诉她، تتعلق النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح.

نماذج:

تتعلق النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح.

نهج مبادئ عامة، وتعتبر من أهم النصائح التي توصل إليها المجتمع الدولي في ما يخص هذا الموضوع. حيث أن موضوع تتفاوت أحكام التحكيم هو الفيدرالي من الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم لحل النزاع بين الطرفين، ولكن الملاحظ أن صدور أمر

المحكمة الوطنية ينطبق على الحكم الصادر في بلد أجنبي كان على الدور، مع ملاحظة بقدر كبير من الضوابط.

من هذا المنطلق، بدأت الاتفاقية المذكورة توضع عند هذه الصيغة بالنسبة للدول المشاركة، حيث أنها سهلة

كيفية الاتفاق، بما لا يقل عن التكميم وكيفية تنفيذها بموجب

إيرادات سيئة ووثائق.

وإلى الأدنى من الاتفاقية المذكورة هو تأمين نوع من التدريب الدولي في الرفاهية، ومواصفات مختلف

المحاكم الوطنية على أحكام التحكيم بغرض تجنب أن يكون التحكيم مغالياً في يد وعياف في بلد آخر، لذلك

مناقشة الاتفاقية المذكورة، فكما نظر في بلد المنشأ قد تكون في بلد التقدير (1)، ووافق الأمم، وقد أخذت الاتفاقية نيويورك بشكل عام وبدأ حريته

الأطراف التي تقدم إلى الاتفاقية، أي الدول في وضع بعض التظاهرات التي تتناسب مع سياساتها التشريعية وتفاصيلها مع الدول الأخرى، الأمر الذي دفع عددًا كبيرًا من الدول على الاعتراف والتمسك عليها بشروط إضاءة

ال механизм المذكور "فب. وقد أصبح عدد الدول التي

وستقدم لأي دولة، متباطأ أوضاع لهذه الدوائر، لا

الدول لتفاوت الأحكام الذي سيضطرك على معظم التجارة

الدولية وفعالية للدول العربية (مصر، الجزائر، المغرب،...}

78

نشرة التحكيم الدولي - العدد 29 - يونيو 2004

نماذج:

تتعلق النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح، النصائح.

نهج مبادئ عامة، وتعتبر من أهم النصائح التي توصل إليها المجتمع الدولي في ما يخص هذا الموضوع. حيث أن موضوع تتفاوت أحكام التحكيم هو الفيدرالي من الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم لحل النزاع بين الطرفين، ولكن الملاحظ أن صدور أمر

المحكمة الوطنية ينطبق على الحكم الصادر في بلد أجنبي كان على الدور، مع ملاحظة بقدر كبير من الضوابط.

من هذا المنطلق، بدأت الاتفاقية المذكورة توضع عند هذه الصيغة بالنسبة للدول المشاركة، حيث أنها سهلة

كيفية الاتفاق، بما لا يقل عن التكميم وكيفية تنفيذها بموجب

إيرادات سيئة ووثائق.

وإلى الأدنى من الاتفاقية المذكورة هو تأمين نوع من التدريب الدولي في الرفاهية، ومواصفات مختلف

المحاكم الوطنية على أحكام التحكيم بغرض تجنب أن يكون التحكيم مغالياً في يد وعياف في بلد آخر، لذلك

مناقشة الاتفاقية المذكورة، فكما نظر في بلد المنشأ قد تكون في بلد التقدير (1)، ووافق الأمم، وقد أخذت الاتفاقية نيويورك بشكل عام وبدأ حريته

الأطراف التي تقدم إلى الاتفاقية، أي الدول في وضع بعض التظاهرات التي تتناسب مع سياساتها التشريعية وتفاصيلها مع الدول الأخرى، الأمر الذي دفع عددًا كبيرًا من الدول على الاعتراف والتمسك عليها بشروط إضاءة

ال механизм المذكور "فب. وقد أصبح عدد الدول التي

وستقدم لأي دولة، متباطأ أوضاع لهذه الدوائر، لا

الدول لتفاوت الأحكام الذي سيضطرك على معظم التجارة

الدولية وفعالية للدول العربية (مصر، الجزائر، المغرب،...}
العمل التجاري في القانون الوطني للدولة المصدرين للاعتبارات.

وعلى أي حال، فإنه لا يمكن الاستفادة من نفس الفلقة ثلاثة من المواد الأولى التي تحدد المواد بعد تطبيقها أو كصحتها، أو استخدامها إذا كان ذلك يتضمن تقديم برمجية تضمن تحذير نصوص الاتفاقية على أحكام التحكيم التي تصدر في دولة منظمة إلى الاتفاقية، وبشروط المعاملة المناسبة (9).

وقد أعلنت هذه النقطة كل من: كرواتيا ومالديف وصربيا وكوستاريكا (سابقا) (9).

وتجوز بخصوص تفسير نصوص الاتفاقية وفقاً للسياق:

الارادة في المستند:

يجب علينا أن نشير إلى أن بعض الدول قد أعلنت عن هذا النص، ولذا استخدمناه، للاعتبارات المذكورة، ومن بين الأرجنتين.

وأخيراً، فإن هذا النص، الذي نصت عليه أنه وكل دول عند التوقيع على الاتفاقية أو التصديق عليها أو التفاهم فيها أو التفاهم فيها، يسمح بإجراء المعاملات المذكورة، أي أن تسمح للاستعمال بالمثل أنها تستعجل تطبيق الاتفاقية على المنازعات الناشئة عن روابط القوانين التجارية أو غير العضوية التي تعتبر تقنية بطرق قانوني وطني.

ومن الدول التي وضعتس مثل هذا النص، هم كاجا، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بولندا، إيطاليا، كرواتيا، كوسوفو، ييرما، رومانيا، روسيا، سلوفينيا، الصين، جمهورية إيرانية، السويد، النرويج، والسويسرا، تركيا، إسبانيا، بريتانيا، بولونيا، ورومانيا (7).

تحوز بخصوص النقطة ذلك بتطبيق أحكام الاتفاقية:

حراماً على تحقيق مصلحة الدولة في الأكش بمبدأ فوري، تطبيق أحكام الاتفاقية على أحكام التحكيم الصادرة بعد نفادها ينبغي أن يتم التحقيق بعدم حقوق تنفيذها بأثر رجعي، وأن يحدد تاريخ سريان تطبيق أحكامها على أحكام التحكيم الصادرة بعد تاريخ التصديق على الاتفاقية المذكورة، ودخولاً حتى النافذ، ويكفيف تطبيقها على الأحكام المتعلقة السابقة سواء كانت صادرة في الدولة أو في دولة أخرى لا تطبيق عليها بنود ونصوص الاتفاقية ولا تضع لأحكامها (8).

وقد أعلنت هذا النص كل من: كرواتيا ومالديف وصربيا وكوستاريكا (سابقا) (9).
ولذلك برفع المحافظة على مراجعة تنظيمها العام والقوانين الوطنية. ومن منطلق حرصنا على مراجعة مبدأ سيادة النفوذ، نوصي بأن يعود من حيث الأهمية بأن هذا النهج على أن يتم النص بوذوج الرجوع للفقرات 8 و9. وبعد الإخفاق في محاسبة الأحكام والمبادئ الأساسية للأراضي. في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ونظام القانون."}

"لا تحظى بخصوص حظر تطبيق أحكام الاتفاقيات في التحكيم الذي يكون جميع أطرافه من مواطني الدولة: يجب أن يكون على الحكمة أحكام الاتفاقية على الأحكام التي يكون أحد أطرافها في رفعها دولة أخرى، وتبعاً لتطبيق أحكامها على التحكيم الذي يتم بين مواطني الدولة حتى ون تم التحكيم خارج نطاق المكانة الدولة وذلك لتلبية требования الدولة للمواطنين إلى جانب تلبية الدولة للمواطنين. ولذلك تنسى بذلك التحكيم الدولي والقويين على مواطنيها في ذلك البلدان وتليكها على مواطنيها كلما أنها تطلب لمدداً شخصية القوانين. والتدليل على ذلك أن الموضوع يتعلق بأموال موجودة في الخارج أو له علاقة بدولة أو دول أجنبية أخرى وذلك متي لا يدرك لسلطة الدولة عند حدوث نزاع عن...

محمد عبد الحمد حسن المهيري
المشرف الإقليمي - مركز دبي للتحكيم الدولي لغرفة تجارة وصناعة دبي

مرفق:

3. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
4. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
5. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
6. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
7. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
8. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
9. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
10. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
11. "م框架协议، الأمم المتحدة الدولي للتجارة القانونية، ممنوح القانون الدولي للتجارة القانونية، الأولى متممة العربية العربية، ص.43.
تبادل البيانات والقبول في مقود التجارة الإلكترونية التي تم عبر الإنترنت

بقلم المجاني/ حسام مثال الفراوي

التعريف بالتجارة الإلكترونية والإنترنت:

يوجد تعريف للتجارة الإلكترونية أفصها ضيق ينصيرا على ذلك المبادئ التي تم عبر الإنترنت، في حين يوجد تعريف أعم يطلق صفة التجارة الإلكترونية على كل المعاملات التجارية التي تتعين على بذال المعلومات عبر شبكة خاصة

للمكملة، سواء ذلك يتم عبر الإنترنت أو غيره من وسائل الاتصال الأخرى التي تكون متعددة بين أكثر من كمبيوتر أو فاكه أو غيره.

أما الإنترنت فقد بدأ فكرة أن الحرب الباردة بين السوفييت والأمريكي في السبعينيات، وفي السبعينيات تم ربط أكثر من خمسين جامعة أمريكية بكمبيوتر لتبادل البيانات بصورة أسرع وأكثر في نهاية السبعينيات بدأ ظهور شبكة Bitnet ثم في الثمانينيات بدأت تطور شبكة أخرى Internet، وكانت تابعة بشدة شركة Netcom، وبعدها Computer Science Network ظهرت شبكة National Science Foundation ظهرت عدة شركات منها والتي كانت تأتي خادمة الجامعات المركزية في أمريكا وفي نهاية الأمر لاقت هذه الشبكة الإنترنت وانتشرت إليها معظم الشبكات الأخرى.

صور للتغبير عن الإنترنت:

- الصورة الأولى: (باللغة) بارتفاع بكتابية أو الإشارة المروية رفون من غير الأخطاء أو المبادلة العلمية الدالة على التراثي أو باتباع أي مسالك أخر لا تدعم نحن حالما فذلك على حقائقه المفسود منه، وفيما يلي نفصل صور التغبير عن الإشارة صحة و مدى م yatırım النظيرة الحاسمة واللغة الإنجليزية على مذهب الإمام أحمد للتفاوان عن طريق الإنترنت في هذا الأمر.
التعبر عن الإرادة بالمبادرة المعنوية (المعاطفة):

وتصبح صورة هذا التعبر في المجال التجاري الحديثة وذلك عند استعمال وسائل الأسلوب وتقديم بساطات الاتصال المرئية إلى الصناع على الأبيات الإسلامي هذا النوع للتعبير عن الإرادة. وumbnف المجلة على أن (المعاطفة الدالة على التراضي دافع تقوم مقام الإيجاب والقبول سواء في ذلك القليل والكبير والثقي وغيرة). غير أن المعاطفة في عقود الإرادة لا يمكن الاستنتاج منها كأساس للتعامل حيث لا توجد مبادلة قانونية كاملة.

اختصار موقف لعدم ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المعطوف:

ويكون ذلك توقف سيارات الأجرة بمسارها المحددة في مكان أو الأماكن المخصصة لها ووضع الألات الميكانيكية.

وفي ذلك يتقضي اللغة الإسلامية مع الأنظمة والقوانين العربية وقد جاء في مذهب الإمام أحمد (الجهز الرابع من المغني) ما يلي: "ولأن الإيجاب والقبول إنما بردان للدالنة على التراضي، فإذا وجد ما لا يلب عليه الت_algorithm يقبل مما واسع أرضا. وأيما عنها أن يلتقي الكمولة، ونستني تقيما". وربما تقبل هذه القاعدة على عقود الإرادة حيث أن قيم الازدر بسياق موضع ثبوت وثبات على شبكة الإنترنت يعني أنه يجسد التفاهم بشكل وطريق يثير فيه لئتيه في التعالج عبر موقعها هذا.

كما يكون التعبير ضمنياً من كان التصرف الذي قام به الشخص لا يبلغه على إرادته ولكن لا يكتمل، إلا بالإفراط هذه الإرادة، حيث أنه: "يجب أن يكون التعبير عن الإرادة ضمنياً إذا لم ينص القانون أو يتقن الطريق على أن يكون صريحاً، ولا يترتب على اختلاف التعبير ضمني عن التعبير الصريح أي أثر قانوني فلا أي غالياً نفس القوة القانونية.

فمثلنا اعتبرت المادة (12) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان للسماح ببعض تسليمات سنة 1985 أن مصلحة الكتابة بالبرق والتراس خفيفة، لكننا في اللغة الإسلامية هي ورسالة التي يكتسب رحمة بإلغائها شفاءة وجعل الربوع عن الإرادة كثيقة مكانة وأوصى إلى المحبب إليه سواء "بكل هذا الإجراء أو لم يتم)، أما أن وصل الكتاب بأي وجه أو ما ينفع، فقد نصت المادة 228 من خلالية الأحكام الشرعية بإلغاء الإجاب والقبول كشيء كما أو كان المثير غاية من السرير فإننا بابنا ميمت ذلك داراً بذاك، أو نعم ذلك بلغ المكتب إليه يحتوي قريب، صاح المنهيد.

غايًا من خلال تطبيق هذه الأحكام على عقود الإنترنت نجد أن التعبير بالكتابة عن طريق الإنترنت لا يختلف في جوهره عن التعبير بالكتابة العامة.

التعبر عن الإرادة بالأباركية: قدمنا أنه في القوانين العربية.

يمكن أن يكون التعبير عن الإرادة بالأباركية المعروفة في من غير الأرض، فينفدها العقد معدات اللاري تثير لشيء على الله في حقيقة متناوله لتكريمه الأسنان دلالة على الرفعة، في اللغة الإلهية فإن التعبير بالأباركية دوهم مكاناً رهماً كتعبر باللغة او التعبير حيث لا تعني الإشارة عن العبارة، ولا تقبل تلك الإشارة إلا من الأرض سواء، ولد أخراً أو خرس بعد ذلك ووقع بالأس في كلامه، يجب أن تكون إشارة مفهومة حيث نصت المادة 431 على أن (إشارة الإرادة إذا كانت مفهومة تقوم مقام لطيف فيصبح من الإجاب والقبول بالأباركية، وكذلك بالكتابة). وعند تطبيق القواعد الفنية السابقة على الإنترنت نجد أن هناك من الأراء ما ذهب إلى القول بإمكانية التعبير بالإشارة حيث أن بعض الامور والإجراءات أصبحت معرفة وشيئها (بمعنى موضع، وسعي الصعود) على القبول وتعني وجه غايته، وهي على رأس الأمر الذي ينفعه إمكانية التعبير على الذي نقل دون أن تكون إشارة عبر الإنترنت لأن يكون في مأمن من الدليل وقعت له سل الحقيقة أو الكتابة وأحكامها غاية في التعبير عن إرادة إشارة لا تقل ولا تفيضة للطرف الآخر الذي قد...
تأثر قانونيًا، كما يشترط فيه أن يكون يائساً من تضمن المسائل الجزئية في القانون، ووجه عام، في نظم الإجابات إذا رفضه الموظف أو إذا أقرت الدولة بعملية حيث يعتبر ذلك إيجابًا جديدًا على الموقف، فإن الأمور تختلف، كما يشترط إذا حددت هذه المدة الإيجاب أو الإعفاء عبر الإنترنت، لا يجب أن تكون النص أو الإتفاق على ذلك.

الإجابة عبر البريد الإلكتروني: إن الفصل في هذا الأمر هو عنصر الترقب في حالة وجود فترة زمنية فائقة بين الإجابة والقبول تنظيم أحكام التحالفات السابقة أو الخطابات المعمّقة (رسائل)، وفي حالة الاتصال بالكتابة مباشرة (عدم وجود فترة زمنية فائقة) تكون أقرب من مجلس العقد حيث يمكن أن يبرر القبول مباشرةً، إذا نظر في القواعد العامة في القانون، والجهة الإسلامية، فهو مصدر من أحد المعاهدين، أو قبل بعد على الإعجاب بطول الإجابة.

لا يوجد السؤال في ذاك المظهر من مشاكل التعبير عن الإجابة، بل لا يوجد للظروف المتسارع للسّوق، ولكن يمكن استنسل تطور السّوق في مسألة النشاط للسّوق. ومن الظروف المتسارع التي يكون هناك تلألآ بين المعاهدين، وسكت من وجه الإجابة عن السؤال، وما كان المعاهدة آخر ينظر ردًا عليه الإجابة، أو إذا كان العرف التجاري يقتضي بأن يكون السؤال قولاً في ألوان معينة، وأخيراً إذا تخص السؤال لمحة بالوجه إليه الإجابة يعترف بقرار ولا، وبالتالي لا يوجد السؤال تعريفًا عن الإجابة، وهو ما يناسب ما جاء في 법ية (11) من المجلة: (السّوق لا يتعين إذا بالي أو به أو به أو به أو به). بيداً فإن السؤال وضع سلب يختلف عن التعديل الضمني الذي يعترف وضرورة إيجابًا، أما السؤال في التعاملات عبر الإنترنت، فإن هذا.turns to the أبجدي أو قبول على هذه الشريحة ليعمل نعل سليماً.

الإجابة: هو التعبير على الشروط، ولا إجابة من أحد المعاهدين، ولوجبة أن يكون واضحوه إلى شخص أو أمثلة معينين، في سبيل تحديد التعبير عن الإجابة الصريحة أو الضمنية، ولا يمكن أن يتم بالسّوق لأن السّوق، عدم الواقع لا ينتج أي

النقاط المفيدة:
- توافق التشريعات العربية على أن القبول هو ما مصدر تأسيس التبليغ عن الإجابة وكأي تبليغ عن إرادة يلزم أن يكون باسناء.
أما عن اقتراح القبول بالدبلوم فإنه لا تكون هناك صعوبة
عندما يكون الدبلوم والموجب له في نفس المكان حين يتم
العقد مجرد إلغاء الدبلوم بالإérique مع موافقة أي وضح
بقرار القانون، وهذا الإلغاء أو كان في مجلس واحد يكون
المبتعدين بسهولة بعد الإربعين رغم، فرج رفع
الموجب قبل القبول أو مصدر من أحد المبتعدين من قبل
هنالك، وكذلك هناك سُبل دفع القبول أولاً ما إذا
صدح القبول أو تدخل الإérique قانونًا. فلو رفع الموجب عن
إبرياء محمد أو مصدر من أحد المبتعدين قبل أو فعّل يد على
الاعراض بطل الإérique ولا عبرة بالقبول، (م 91
ق.م.أٍردني)، ونظرًة مجلس العقد هذه مردها للفقه الإسلامي
حيث صناعته بدرجة عالية من الإتقان لولا إعرابها في المادة
، وفيما يلي دور بعض أحكام خيار المجلس الذي وردت في
المادة حيث جاء في المادة (272) إن (كل من المبتعدين عليه
في إ pesquisa الذكاء في المادعة) ومن المبتعدين في الموجب لم يفرضه
بإلغاءه، وإن طال المجلس) و المادة (272) تنص على أنه: (إذا تبايع
على أن لا خيار لهما أو أسطف في المجلس بعد العقد لم يقع
من حين العقد أو من حين الإيقاف، وإن أخطؤه أحدثه بقي
الخيار للأخرى، والمادة (274) تنص على أنه (يسقط خيار
المبتعدين وموت أحدثه لا يجوزنه أو إعفاته، فإن أخطاء في
المجلس فهو على خيار).

غير أن الأمر يختلف عند اقتراحهما مكتاناً كما لو تم التعاقد عن
طريق المراسلة أو غيره، فإن نص القانون قد طرقو
بتكلفة للتميز بين تصالح الحاضرين والغابين، فمنهم من يرى
أن جمهور التمييز يكون في الفترة الزمنية الفاصلة بين صدور
القبول والموجب به، ولا عبرة عنهم يمكن التعاقد حيث
أنه في التعاقب بين حاضرين تنسي هذه الفترة بينما تكون هلاك
فترة لإثارة المبررات للقبول أو بعد هذه الفترة بعد أحداث
بينمي يردان آخر أن الزمن ليس هو العنصر المميز للتعاقد
بين الحاضرين، والتعاقد بين الحاضرين، وإما هناك ثلاثة عناصر
هي عصر الزمان وعصر المكان وعصر الأشياء بشروط
العقد، ونحن نميل إلى الأول حيث أن سهولة الإنتقال وتطور
وسائله جعلت من الزمان معياراً أساسياً في التمييز بين نوع
التعاقد. وتناسق بين عناصر يحتاج تحديد مكان وزمان العقد
وذلك يحدد القانون الوافج لتحديد إن كان المبتعدين من
نوع مختلف، ومن حيث تحديد تاريخ العقد لمعرفة وقت نسده
وضمنا، وقد يكون صريحًا عن طريق اللقب أو الكتابة
العادية أو لكتبية عبر الإنترنت. أو ضمنًا يبقي الفذ خصبة
على أن الحال ليست بعيدًا عن الفألت عبر شبكة الإنترنت، بينما
الإجابة أغلب العقود لم تكن في الموجبة، وإنما كانت
بخصوص السجل للقبول أولاً ما إذا
صدح القبول أو تدخل الإérique قانونًا. فلو رفع الموجب عن
إبرياء محمد أو مصدر من أحد المبتعدين قبل أو فعّل يد على
الاعراض بطل الإérique ولا عبرة بالقبول، (م 91
ق.م.أٍردني)، ونظرًة مجلس العقد هذه مردها للفقه الإسلامي
حيث صناعته بدرجة عالية من الإتقان لولا إعرابها في المادة
، وفيما يلي دور بعض أحكام خيار المجلس الذي وردت في
المادة حيث جاء في المادة (272) إن (كل من المبتعدين عليه
في إ pesquisa الذكاء في المادعة) ومن المبتعدين في الموجب لم يفرضه
بإلغاءه، وإن طال المجلس) و المادة (272) تنص على أنه: (إذا تبايع
على أن لا خيار لهما أو أسطف في المجلس بعد العقد لم يقع
من حين العقد أو من حين الإيقاف، وإن أخطؤه أحدثه بقي
الخيار للأخرى، والمادة (274) تنص على أنه (يسقط خيار
المبتعدين وموت أحدثه لا يجوزنه أو إعفاته، فإن أخطاء في
المجلس فهو على خيار).

غير أن الأمر يختلف عند اقتراحهما مكتاناً كما لو تم التعاقد عن
طريق المراسلة أو غيره، فإن نص القانون قد طرقو
بتكلفة للتميز بين تصالح الحاضرين والغابين، فمنهم من يرى
أن جمهور التمييز يكون في الفترة الزمنية الفاصلة بين صدور
القبول والموجب به، ولا عبرة عنهم يمكن التعاقد حيث
أنه في التعاقب بين حاضرين تنسي هذه الفترة بينما تكون هلاك
فترة لإثارة المبررات للقبول أو بعد هذه الفترة بعد أحداث
بينمي يردان آخر أن الزمن ليس هو العنصر المميز للتعاقد
بين الحاضرين، والتعاقد بين الحاضرين، وإما هناك ثلاثة عناصر
هي عصر الزمان وعصر المكان وعصر الأشياء بشروط
العقد، ونحن نميل إلى الأول حيث أن سهولة الإنتقال وتطور
وسائله جعلت من الزمان معياراً أساسياً في التمييز بين نوع
التعاقد. وتناسق بين عناصر يحتاج تحديد مكان وزمان العقد
وذلك يحدد القانون الوافج لتحديد إن كان المبتعدين من
نوع مختلف، ومن حيث تحديد تاريخ العقد لمعرفة وقت نسده
وضمنا، وقد يكون صريحًا عن طريق اللقب أو الكتابة
العادية أو لكتبية عبر الإنترنت. أو ضمنًا يبقي الفذ خصبة
العقد عند عدم إثارة على العقول التي احتفظ بها كان ذلك
جائزًا أو غيره، ولكن التعاقد عبر الإنترنت طاعة ما
يكون شاملاً لكل السجل الجوهري والنصفي، وذلك أن
الأطراف عادةً لا يكونوا على صلة أو معرفة مما يجعلهم
أكثر حيلة وذكاء في الإسلام جميع التفاصيل.
أما التشريعات والأنظمة العربية فقد سُلّك معظمها طريق العلم بالقبول، ففيما يتعلق في الزمان والمكان الذين ينطوي فيها القبول لعام الموجب غير أن القانون المدني الأردني أتى بنظرية إعلان القبول (م 110 - ق 1 أردني) ونجد نهج القبول بنظرية العلم بالقبول حيث أنه قد يرسل الموجب له ولم يستلمه من الموجب لأي سبب - كقطاعات الإذاعة الكهربائية عن جهازه، وقد تم تعيين المواقع عبر الإنترنت هولو تعاون بين حاضرين أم تعاون بين عناين للاستفادة من سعة النشر الذي أتى إليها فيما سبق، ففي حالة التعاقد عبر البريد الإلكتروني إن كانت هناك فترة زمنية فاصلة بين الإجابة والقبول اعتباراً من تاريخ الإجابة إلى تطبيق على أحكام التعاقد بالفاخر أو الرسائل العامة حيث يمكن الرجوع إلى الإجابة هنا قبل وصولها إلى الموجب إلا أنه لم يكن الإجابة محددة إذا أتى، ولكن هناك فترة زمنية فاصلة اعتباراً من تعاون بين حاضرين حيث تطبق عليه القواعد العامة للموجب الموجب. ومن ثم فإن التعاون عبر شبكة الواقع عادة ما يعتبر تعاوناً بين عناين حيث يغلب تصور الفترة الزمنية فاصلة بين الإجابة والقبول بينما يعتبر التعاون عبر المحادثات أو المحايدة المشاهدة المباشرة في العادة تعاوناً بين حاضرين.

تستعرض المساحة هذه النظرية عن سابقتها أن نتعرض للقبول وهو قرية على العلم قابلة لاتباع المعتقد، وهذا يعني أنه لا يعقد العقد إلا بعلم الموجب، وتجبر الإشارة هنا إلى أنه في تجريب أعداء مهدي لمراقبة القانون الخاص إلى صعوبة التمييز بين هذه النظريات وتعظيلة أي ولكن في نهاية الأمر رجع نظرية تسميد القبول لأن النظريات الأثارة في التدريب والتراس ي 국민ية وأهم الانتظارات تشجع، ويتم التحقيق على الموجب نجاح أعمال إدارة البريد أو الأرقام عليه أن يكون القانون الإسلامي أساس نظرية مجلس الاتصال، إلا أن النصوص في القانون بين حاضرين، ولكن في حالة التعاقد بين عناين فإن المادة (229) من المادة وأي أن نص المادة (229) هي توضح أنه عند نقل الإجابة عن طريق رسالة أو كتاب فإن اليد يتم عند القبول له في مجلس تنظيمات أو الكتاب يتوضغان من هذا أن القبول الإسلامي يأخذ هذه النظرية إعلان القبول في هذه الحالة.
للمجلس لإدارة مركز التحكيم التجاري

للمجلس التعاون لدول الخليج العربية

لمحة عند اجتماعه الثالث والثلاثين

عقد مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعه الثالث والثلاثين في دبي في يوم 26-32-يونيو 2006.

وق ترأس هذا الاجتماع الاستاذ / وليد بن خالد الدوس - ممثل غرفة تجارة وصناعة الكويت - رئيس مجلس الإدارة في الدورة الحالية وحضور ممثل غرفة التجارة والصناعة في دول المجلس،

وقد توجت بالذكر للأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة على تنفيذها للاستراتيجية لنجاح اجتماعه.

وقد ناشد الاجتماع التقارير والموضوعات الإدارية والمالية والتنظيمية المدرجة على جدول أعماله، واستعرض بشكل خاص قرار الاجتماع المشترك بين غرفة دول مجلس التعاون والأمانة العامة لملتقى التعاون حول دعم واسعة مركز التحكيم التجاري في السنوات الثلاث 2002-2006. وقد أعرب الاجتماع عن تقديره العمق ونوره البلغ لقرار الاجتماع المشترك المنعقد في الدورة 13-04-2004، الذي وقف بمصلحة عاليه أداء مستقبل إحدى المؤسسات الخليجية المشتركة ذات الصلة بتطوير سبل فض المنازعات التجارية بسرعة وتبسيط معفولة.

وبهذا الخصوص أعرب مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري عن بالغ شكره وتقديره لجميع غرف التجارة والصناعة في دول مجلس التعاون والامانة العامة لملتقى التعاون واعتزازهم بالقرار لتعزيز التعاون على موقف لمسؤل ويضمن الشفافية على المنازعات الخليجية ومجلس التعاون للمشتركة لما فيه مصلحة القطاع الخاص في المنطقة برمجتها، كما تقدم بالشكر لكافية الغرفة التجارية الخليجية التي بادرت بتسديد حصصها في ميزانية المركز لعام 2004.

من جانب آخر، أشرف مجلس الإدارة وضع خطة لتطوير أداء المركز فيما يتعلق ببعض قضايا التحكيمية أكثر، والتركيز على سرعة فض المنازعات التجارية كما أفرج الجدول الجديد للرسوم الإدارية للمركز وذلك بهدف زيادة اكتشاف المركز واعتماده على التمويل الذاتي خلال الفترة القصيرة القادمة. كما وجه المجلس الأمانة العامة للمركز لإعداد خطة عمل ترويجية تهدف لتركيزه على قطاعات اقتصادية متنوعة من القطاع الخاص للمشاركة في إقامة تقاوم التحكيم واللجوء إليه لتسوية المنازعات.

كذلك تقدر المرجع للاهتمام بالقطاع الحكومي بإدراج النص النموذجي الذي يقضي بالتوجه إلى التحكيم وفق نظام المركز في العقود والاتفاقيات التي يبرمها - كما أقر توجيه الاهتمام لتطوير نشاط التحكيم التي يصدره المركز لزيادة الوعي بالتحكيم كالية لفض المنازعات وتطبيق العدالة.

صرح بذلك الأمين العام.
المنظمة الدولية للحظرات - اليابان، والتحكيم التخصصي

ب كلم

الأمير الدكتور عبد الرحمن بن سعود الكبير

مقدمة:

في أي لحظة من اللحظات خلال الأربع والعشرين سنة هناك من أربعة إلى خمسة ملايين نسمة معالنين بين النساء والأطفال يعيشون الآن على مستوى الظروف، هذا العدد الباهت من المسئولين على مدار العام جعل من صناعة اللقاحات واحدة من أكبر مجالات الإشراف الذي في العالم، ويفبرد الدخل في هذا البلد بين التمثيل الحاول أن تدخل في واحدة من أغلب شركات التمثيل التجارية وأكثرها تخصصًا، إذ على الراقج أن تصل عن طريق مع غير من الساقيين لجورنال يشارك الكثير من الشك أن يكون على مختلف مراحل التعاون من أجل أن يكون على مجلس يعبر النزاع عن إيران لتحقيق مثابرة النزاع الأخرين بصورة من طلب التحكيم ورقائق لأطراف النزاع الأخرين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام طلب التحكيم.

وطلب التحكيم لابد أن يحتوي على معلومات رئيسية من ضمنها معلومات المحتملين، صورة الاتفاق ما بين الأطراف، على الخضوع للإيران للتحكيم بالاضافة إلى بيان محل النزاع وقيقته، مضمنة، ذلك بالإضافة إلى بيان القانون أو بحاجة التطبيق، الذي يخضع له النزاع وفق النزاع، وعد المحتملين (م.4)، كما أنه يجب على طالب التحكيم أن يبلغ المحكمة الذي يرغب في ترشيحه لتحكيم النزاع في ذات المستندات (م.9).

خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام صورة طلب التحكيم يجب على أطراف النزاع الأخرين أن يقدموا دفوعهم على الدعوى وتعلقتهم على محاسبات طلب التحكيم (م.6)، بما في ذلك اسم المحكمة الذي يرغب في ترشيحه (م.9)، ومن ثم فإن مدة عام الإيابا تسليم صورة من هذا النزاع إلى طالب أو طالب التحكيم (م.5).

تكون هيئة المحكمين:

لأطراف النزاع أن يكونوا عدد المحكمين، فإذا أنه تم الاتفاق على أن ينظر الموضوع محكم واحد أو ثلاثة محكمين، وفي حال عدم تفاوض المستشارين على عدد معين من المحكمين يكون لمدير عام الإيابا تحديد عدد أعضاء الهيئة وفقاً لما يراه مناسباً لحل النزاع (م.7).
لا يمكنني قراءة النص العربي في الصورة.
الإدارة للإيابات في حدود مبلغ 2000 دولار بينما تركت للمحكم المحايد من قبل أطراف الإياب أو المعين من قبل مدير عام الإدارة تحديد أطراف التي تشمل تذكر للمصرف والتكليف اللازمين وتقنية العمل المصاريف استغلال قاعدة التحكم والمصاريف المصاحبة لذلك.

ومدير عام الإدارة بدء بمقدار الإيابات، وهذه الإيابات توزع بالتساوي على أطراف الإيابات مالم تتفقوا على ذلك، ومدير عام الإدارة أيضًا أن يعبر أنه قد سمح القضايا التي لم تدفع مقدم الإيابات خلال فترة معوله أخذها (م9).

القائمة

لذا فإن الإيابات قد أخذت منهجًا وسطيًا في لمتنبي لجنة أو هيئة تابعة لها للفصل في النزاع بين أعضاء الإيابات ولم تشارك في النقاش هذا النوع من النقاشات التخصصية دون أن تحدد لأعضائها منهجًا واضحًا وآليًا معتبرًا للحكم فيما بينهم وشركاه في ذلك من خلال الملاحظات المتنوعة لمدة العام من خلال اللائحة والتي تجعل من مرجعية منهجي للأمور المعلقة مما يجعل إنهاء النزاعات في وقت مناسب، والإيابات بهذا تفاوتت التكليف والتعقيدات الناتجة عن إشارة لجان الفصل التابعة لها إذ تزداد على ذلك تعيين أطقم من المستشارين المختصين المتعاونين أو المتعاونين وكذلك ستتأهل الإدارة المالية بأعمال إدارة تتمثل في متابعة التحصيل وتحمل المصاريف الإدارية المرتبطة بإجراءات التحكم وما إلى ذلك، وهي أيضًا ساعدت أعضاءها بأن جعلت لمديريها العام ملاحظات تدخل عند الاختلاف مما يساعد على إنهاء أمر التحكيم المعلقة في أسرع وقت ممكن.

وهذه دعوة مؤكدة لاستبدال اللجان في القضايا المثارة بين الجهات الحكومية المختلفة في بعض البلدان العربية واستبدالها بتعجيل آليات التحكيم من خلال إقرار لائحة مثالية لكل التي أصدرتها الإيابات.

الأمير الدكتور عبد الرحمن بن سعود الكبير

وكمنة لحرص أعضاء هيئة التحكيم المالية فإن الحد الزمني للإيابات مرتبطة بسادس الدفعة الأولى من تحديد أطراف التي تشمل تذكر للمصرف والتكليف اللازمين وتقنية العمل المصاريف استغلال قاعدة التحكم والمصاريف المصاحبة لذلك.

ومدير عام الإدارة بدء بمقدار الإيابات، وهذه الإيابات توزع بالتساوي على أطراف الإيابات مالم تتفقوا على ذلك، ومدير عام الإدارة أيضًا أن يعبر أنه قد سمح القضايا التي لم تدفع مقدم الإيابات خلال فترة معوله أخذها (م9).

القائمة

لذا فإن الإيابات قد أخذت منهجًا وسطيًا في لمتنبي لجنة أو هيئة تابعة لها للفصل في النزاع بين أعضاء الإيابات ولم تشارك في النقاش هذا النوع من النقاشات التخصصية دون أن تحدد لأعضائها منهجًا واضحًا وآليًا معتبرًا للحكم فيما بينهم وشركاه في ذلك من خلال الملاحظات المتنوعة لمدة العام من خلال اللائحة والتي تجعل من مرجعية منهجي للأمور المعلقة مما يجعل إنهاء النزاعات في وقت مناسب، والإيابات بهذا تفاوتت التكليف والتعقيدات الناتجة عن إشارة لجان الفصل التابعة لها إذ تزداد على ذلك تعيين أطقم من المستشارين المختصين المتعاونين أو المتعاونين وكذلك ستتأهل الإدارة المالية بأعمال إدارة تتمثل في متابعة التحصيل وتحمل المصاريف الإدارية المرتبطة بإجراءات التحكيم وما إلى ذلك، وهي أيضًا ساعدت أعضاءها بأن جعلت لمديريها العام ملاحظات تدخل عند الاختلاف مما يساعد على إنهاء أمر التحكيم المعلقة في أسرع وقت ممكن.

وهذه دعوة مؤكدة لاستبدال اللجان في القضايا المثارة بين الجهات الحكومية المختلفة في بعض البلدان العربية واستبدالها بتعجيل آليات التحكيم من خلال إقرار لائحة مثالية لكل التي أصدرتها الإيابات.
نظام المصالحة الاختيارية: كالية لتسوية المنازعات لدى غرفة التجارة الدولية

بقلم الأستاذ / محمد مصطفى محمد محمد مختار

على أدي جمعة من الرواد في قطاع الأعمال التجارية عرفوا أنهم مجموعة تجار السلام" شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ميلاد أول منظمة للتجارة العالمية في عام 1919، غمرت بغرفة التجارة الدولية، وقد تصنفت أدقها - على سبيل المثال - الحصاد - وضع وتطوير التعرف بقواعد وسياسات وضمانات إنشاء العمل التجاري الدولي وترسيخ التجارة لكافة الدول الأعضاء في المحاكم الاقتصادية الدولية، والذين يجري في هذه الدوائر، من خلال توقيع اتفاقيات وانضمامات وسياسات الاستقرار الجديد

تغطي هذه التحولات جذري في اقتصاديات هذه الدوام كان من الأدلة على انحراف المزايا والامتيازات المتبادلة، والدراسات من قبل ذلك تشير إلى أن المبادرة في تنظيم المنازعات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بالعمل على خلق وتحقيق أطماع جيدة للحرايري الضريبية المفيدة لحرية الاستماع بين الطرفين بتضمين قواعد الاستثمار في الدول الأوروبية لتسوية أي مزاعم قد تكون مدفوعة في بعض الأحيان. في هذا السياق قام العديد من الدول بتعيين قواعد وآليات لحل النزاعات التي تنتج عن هذه الممارسات، وبدأت العديد من الآليات المستخدمة في تسوية مخاطر التجارة الدولية من خلال توسين توقيف أو تحكيم ومن ثم نشر المقالة تحت عنوان "المصالحة في الطرف الآخر"، ويجب أن تكون إعادة قبوله أو رفضه لعدم المصالحة، ويمكن أن يترتب عليها إلغاء حق ودورة في حالة الاستماع عن الرد.
ذكاءمن تدعي مهتمين في مواضيع التحكيم التجاري والمواقع القانونية الأخرى ذات العلاقة. لنشر مقالاتهم الخاصة في نشرة التحكيم التجاري.

لزيد من المعلومات يرجى مراسلتنا على العنوان المبين في الصفحة رقم 2.
ندوة لتدريب المحكمين
25 ماي 2004 - مسقط - سلطنة عمان

يهدف تطوير آداء المحكين والمحامين والمستشارين المهنيين بالتحكيم في منطقة الخليج العربي نظم مركز التحكيم الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي التعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان والسفارة الهندية في مسقط ندوة حول تدريب المحكمين لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة من 25 – 27 ماي 2004 وذلك في مسقط سلطنة عمان، وذلك نظراً لتطور الاقتصادات في جميع دول الخليج ولزيادة مشاركتها الدولية، حيث أصبح ملحاً تطوير المعلوما الوزن المتعلقة بقوانين تسوية المنازعات بين الشركات المحلية وكذلك بين الشركات الإقليمية والمؤسسات التجارية العالمية في المنطقة نفسها والعالم.

وشارك في هذه الندوة التدريبية مجموعة من المحكين المحترفين في التحكيم الدولي للحديث حول طرق تعين لمحكين لدينا وقوانين التحكيم والإجراءات السائدة في الهيئات التحكيمية المختلفة وما فيه من فائدة للمحامين والمستشارين وأصحاب الأعمال في دول مجلس التعاون. وبهذا وفرت هذا الندوة فرصة فريدة لتبادل المعلومات والخبرة في مجالات مهمة لتنفيذ قرارات أبناء دول مجلس التعاون في شؤون التحكيم التجاري الدولي.
التحليقات: 

0. الأساتذة: إبراهيم عبد القادر (لبنان). 
- معاقد متعلقة بالجودة الرفيعة منذ سنة 1978. 
- إجازة الحقوق من الجامعة اللبنانية سنة 1968. 
- مدرس مهنة التحكيم ومستشار في قضايا أمام مختبرات تكميمية.

0. الأساتذة: ناصر علي طهارة (لبنان).
- حاصل من الجامعة الدبلومية عام 1967 بإجازة الحقوق اللبنانية والأوروبية.
- حاز على شهادة الماجستير في الحقوق في فرنسا عام 1981.

0. الأساتذة: فادي البشير نور (لبنان).
- دكتوراه في جامعة لبنان 2000.
- مسؤولية في الشرعية والتصنيع.
- محاكمة للمحكمة والبحرية.

لغة البرنامج:
- اللغة العربية.
- اللغة الإنجليزية.

الأنشطة السياحية:
- رحلة عصرة.
- رحلة برية.

ملاحظات: تم الاتفاق مع الجهات المختصة في المملكة تسهيل دخول الأشخاص المشاركون في البرنامج بроссий بحضور البرنامج دون إشراف معلم.

مكان البرنامج: فندق وستن - جدة - المملكة العربية السعودية.

-haired: إشراف معلم.
الأمين العام في سطور

مواليد: 1968.
الحالة الاجتماعية: متزوج.
الجنسية: كويتي.
♦ ليسانس حقوق - الكويت.
♦ ماجستير حقوق - جمع.
♦ دكتوراه في الحقوق - جامعة القاهرة.
♦ محكمة قضائي.
♦ استاذ متدب لتدريس مواد القانون - الكويت.
♦ مستشار عقود ونافقات بشركة الكيميائيات البترولية - الكويت.
♦ مستشار لعديد من الوزارات الحكومية - الكويت.